الفصل الثالث

نقل المصدر

رأينا فيما مضى أن الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور تمام حسان قد أدرجا المصدر تحت الاسم، ولم يجعلاه قسما مستقلا من أقسام الكلمة في مقابل الاسم والفعل والحرف، وبذلك لم يخرجا عما درج عليه النحاة قديما وحديثا من عد المصدر نوعا من الأسماء، غير أن الدكتور فاضل الساقي، وهو أحد تلاميذ الدكتور تمام حسان – عده قسما ثامنا من أقسام الكلمة في رسالته للدكتوراة المقدمة إلى كلية دار العلوم بالقاهرة[1] ، إضافة إلى التقسيم السباعي الذي أتى به الدكتور تمام حسان، ويبدو أن الدكتور تمام حسان قد وافق تلميذه على هذه الإضافة، إذ كان مشرفا عليه، وقد أشاد بهذه الإضافة في كتابه: (البيان في روائع القرآن)، « فإذا صح أن كلمات اللغة تنقسم إلى فصائل تجمع بينها خصائص وسمات مشتركة- فإن المصدر ينتمي إلى فصيلة من الكلام تجمع بين خصائص الفعل والاسم، فعلى الرغم من أنه يسلك مسلك الأسماء في تنوينه وجره وقبوله (أل)، والإسناد إليه، نراه يدل على حدث كالفعل، ويتعدى بذاته إلى فاعل ومفعول به، كالضرب والقراءة، والابتعاد والإقدام، فهو اسم يدل حدث مجرد من الزمان والمكان، والفاعل، والعدد، والجنس، فالمصدر (رَكْض) لا يدل على

---

(١) راجع أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص٢١٥ – ٢١٩، البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ٥٢ ، مع الهامش .

غير الحدث المعروف، لأنه لا يدل على زمن الركض، ولا مكانه، ولا فاعله، ولا عدد الراكضين، ولا على جنسه، أمذكر هو أم مؤنث »[1] .

وإذا كان المصدر يدل في أصل وضعه اللغوي على الحدث مجردا من الدلالة على زمن معين، ومجردا من الدلالة على الذات القائمة بالحدث- فإنه قد ينقل في الاستعمال عن هذا الأصل إلى الدلالة على الوصفية أو على الظرفية، أو على العلمية، وفيما يلي نفصل ذلك .

١- نقل المصدر إلى الوصفية:

ويتم نقل المصدر إلى الوصفية باستعماله استعمال الوصف، وإيقاعه موقع الوصف في الجملة، بأن يشغل وظيفة الخبر، أو وظيفة النعت، أو وظيفة الحال، والأصل في هذه الوظائف أن يشغلها المشتق، لا الجامد؛ لأن المصدر نوع من الجوامد، قال السيوطي: « ومن إعطاء العين حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبرا عنه قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[2]، أي: مكذوب، وقوله تعالى: ﴿ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾[3]، أي: غائرا، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ

---

(١) المغني الجديد في علم الصرف، للدكتور محمد خير حلواني ص٢١٢ – ٢١٤ .

(٢) يوسف: ١٨ .

(٣) الملك: ٣٠ .

ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾[1]، أي: ساعيات، فـ(سعيا) مصدر وقع موقع الحال، كقولهم: قتلته صبرا، أي: مصبورا، والمعنى: محبوسا »[2] .

وموقع المصدر موقع الحال كثير في اللغة، ومن مجيئه في موضع الحال على مذهب سيبويه وجمهور البصريين قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾[3]، ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[4]، ﴿ دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾[5]، وقالت العرب: لقيته فجأة ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة وعيانا، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضا ومشيا وعدوا، وطلع بغتة، وأعطيته المال نقدا، وأخذت ذلك عنه سماعا وسمعا، ووردت الماء التقاطا[6] .

كذلك نعتوا بالمصدر كثيرا، قال ابن مالك:

ونعتـــوا بمصـــدر كثيـــرا فالتزموا الإفراد والتـذكيرا[7]

ولكنهم انقسموا في جواز النعت به، أو الإخبار به، أو وقوعه موقع الحال إلى مذاهب، فمنهم من يجيز ذلك على سبيل المبالغة،

---

(١) البقرة: ٢٦٠ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) البقرة: ٢٧٤ .

(٤) الأعراف: ٥٦ .

(٥) نوح: ٨ .

(٦) ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ / ٣٤٢ .

(٧) متن الألفية ص١٥٨ .

ومنهم من يجيزه على سبيل التوسع بحذف مضاف، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، قال الأشموني: « وكان حق المصدر ألا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف، فالتزموا الإفراد والتذكير تنبيها على ذلك، فقالوا: رجل عدل ورضا وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في الجمع، أي: (هو نفس العدل أو ذو عدل)، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، أي: (عادل، ومرضي، وزائر) »[1] .

وإذا كان النقل من استعمال إلى آخر يتيح للصيغة اكتساب دلالة جديدة تضاف إلى دلالتها الأصلية- فإن المصدر حينما يخبر به عن المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، أو ينعت به فإنه يكتسب دلالة الوصفية زائدة على دلالته الأصلية التي هي مجرد الحدث، وإنما يكتسب دلالة الوصف- وهي الدلالة على صاحب الحدث- من المخبر عنه، أو المنعوت، أو صاحب الحال، ومن ثم لا نلجأ إلى تقدير مضاف محذوف، أو إلى التأويل بمشتق، ولعل تفسير ذلك بالتوسع هو الأنسب في هذا المقام؛ لأن ظاهرة النقل ضرب من التوسع في اللغة، يقول الدكتور عادل هادي معلقا على ما ذكره سيبويه، ومن جاءوا بعده من وقوع المصدر حالا: « والحق أن وقوع المصدر حالا تعبير مجازي، أما الوصف فهو تعبير حقيقي، فإذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحدا، فإذا قلت: (جاء زيد ماشيا) كان (ماشيا) حالا ليس غير، ولكنك إذا عبرت بالمصدر، اتسع المعنى وأصبت أكثر من قصد وغرض فقد

---

(١) شرح الأشموني على الألفية ٣/ ٦٤ .

تُكسِب معنى المصدرية والحالية معا، فإذا قلت: (جاء ركضا) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة على تقدير محذوف، أي: يركض ركضا، أو أي تقدير آخر، كما يحتمل الحالية كذلك .

وهذا ضرب من ضروب البلاغة العربية، وأسلوب بياني رفيع من أساليبها، ونوع من أنواع التصرف في القول والتوسع في التعبير »[1] .

٢- نقل المصدر إلى الظرفية:

وقد ينقل المصدر إلى معنى الظرفية، وحينئذ يأخذ حكم الظرف الإعرابي- وهو النصب، ولكن لا يكتسب هذه الدلالة غالبا إلا بإضافته إلى ظرف زمان أو مكان، وقد عالج النحاة قضية نقل المصدر إلى الظرفية في سياق حديثهم عما ينوب عن الظرف، قال السيوطي: « قد ينوب عن الظرف مصدر إذا كان الظرف مضافا إليه- أي: إلى المصدر- فحذف، ولا بد من كونه معينا لوقت أو مقدار، وهو كثير في ظرف الزمان، نحو: (جئتك صلاةَ العصرِ)، أو (قدومَ الحاجِ)، و(انتظرتك حَلْبَ ناقةٍ)، وقليل في المكان، نحو: (جلست قربَ زيدٍ)، أي: (مكان قربه)، وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف، كقولهم: (أحقا أنك ذاهب)، أي: (أفي حق) »[2] .

---

(١) التوسع في كتاب سيبويه ص٦٩ ، ٧٠ .

(٢) الهمع ١/ ٢٠٤ .

فقد تضمن (حقا)- وهو مصدر- معنى الظرفية، دون أن تقدر إضافة الظرف إليه، وعليه فإنه في موضع الخبر المقدم، ومبتدؤه المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

أحقـــا أن جيرتنـــا اســـتقلوا فنيتُنـــا ونيـــتُهم فريـــقُ[1]

أي: أفي حق هذا الأمر .

وقد نقل العيني في إعراب المصدر المؤول وجهين:

أحدهما- أنه مبتدأ مؤخر، وخبره الظرف، أي: (أفي حق استقلال جيرتنا) .

والآخر- أنه فاعل بالظرف لاعتماده، أي: على الاستفهام، وقد رجح العيني هذا الوجه الثاني فقال:« وهو الأوجه »[2] .

وقد استشعر النحاة الأصلية في (حقا)، وهى المصدرية، ولذلك جعله سيبويه وجمهور النحاة منصوبا على الظرف المجازي[3]، وكأنهم يشيرون إلى نقله من هذا الأصل إلى الظرفية .

ونظير ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾[4]، ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾[5]، فقد

---

(١) قاله العبدي، وهو المفضل النكري- كتاب سيبويه ٣/ ١٣٦ مع الهامش ، ولسان العرب ٥/ ٣٣٩٨ ، وشرح الشواهد للعيني ١/ ٢٨٧ .

(٢) شرح الشواهد بذيل حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٧٨ .

(٣) شرح الشواهد بذيل حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٧٨ .

(٤) ق: ٤٠ .

(٥) الطور: ٤٩ .

قرأ نافع وابن كثير وحمزة بكسر الهمزة في الآية الأولى، وأجمع السبعة على كسرها في الآية الثانية، على أن (إدبار) مصدر قام مقام ظرف الزمان، كقولهم: (آتيك خفوقَ النجمِ)، (وخلافةَ الحجاجِ)، والمعنى: (وقت إدبار الصلاة)، أي: انقضائها، أو .(وقت إدبار النجوم)[1] .

وهكذا «فالعرب قد تقيم الأسماء التي ليست بأزمنة مقام الأزمنة توسعا واختصارا، وهذه الأسماء قد تأتي على ضروب، وأحد هذه الضروب أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فيحذف اسم الزمان الذي عبر عنه سيبويه بلفظ (الحين) توسعا »[2] .

٣- نقل المصدر إلى العَلَمية:

ومن المعاني التي ينقل إليها المصدر من دلالته على المعنى أو الحدث- العلمية، فيصير دالا على ذات بعينها، نحو: (فضل، إياس، زيد، عمرو، أمل، سعد، حنان، جمال، عتاب، إيمان)، فهذه كلها معان لأنها مصادر في الأصل[3] .

وإذا نقل المصدر إلى العلمية على نحو ما وضحنا- صار معرفة بصيغته، وليس في حاجة إلى أداة تعريف، ولذلك إذا دخلت (أل) على

---

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ١٠/ ٣٥ ، ٣٦ ، ٨٠ .

(٢) التوسع في كتاب سيبويه للدكتور عادل هادي ص٧٠ ، وراجع كتاب سيبويه ١/ ٢٢٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٠ ، والبيان للدكتور تمام حسان ١/ ٥٥ .

هذه المصادر بعد نقلها إلى العلمية- لم يعدوها معرفة، وإنما يعدونها زائدة للمح الأصل، أي: تنبيها على أن الأصل المنقولة عنه مما يقبلها .

٣- نقل المصدر إلى معنى الفعلية:

ذكرنا فيما مضى أن الأصل في المصدر أن يدل على مجرد الحدث، غير مقترن بالدلالة على زمن ما، ولكن قد تُتَناسى فيه اسميته، فينوب عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن، مثل: (ضربا زيدا)، فإن المصدر ناب مناب (اضْرِبْ)[١]، وإذا أردنا أن نوسع من دائرة نقل المصدر إلى معنى الفعلية أمكننا القول بأنه قد ينقل إلى معنى الإنشاء، سواء أكان الإنشاء طلبيا أم غير طلبي، وسواء أكان المصدر مفردا كقوله تعالى: ﴿ فَبُعْدًا لِّقَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[٢]، أم مضافا كقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[٣]، ومن الإنشاء غير الطلبي قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ﴾[٤]، فالسلام الأول إنشاء للتحية، والثاني جواب من إبراهيم- عليه السلام- بردها[٥] .

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٣٣ ، واللغة العربية معناها ومبناها ص٩٨ .

(٢) المؤمنون: ٤٤ .

(٣) محمد: ٤ .

(٤) هود: ٦٩ .

(٥) البيان د/ تمام حسان ١/ ٥٦ ، ٥٧ .

وقد تعرض الدكتور تمام حسان للمصادر التي وردت منصوبة في القرآن الكريم، والتي قدر النحاة لها عوامل محذوفة، فذكر أن النحاة في بعض الحالات قد يسيئون فهم دلالات الإعراب بسبب تمسكهم بفكرة العامل دون نظر إلى القيم الأسلوبية للجملة، وقد حدث ذلك بصورة خاصة في فهمهم للمصادر المنصوبة على الإنشاء، والتي عدوها منصوبة بواجب الحذف تمسكا منهم بفكرة العامل النحوي، ففي قوله تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ ﴾[1] يحلوا للنحاة أن يقدروا ناصبا للمصدر فيقولوا إن أصله: (نسلم سلاما)، وهكذا ينقلب المعنى رأسا على عقب، فيتحول إلى الخبر بعد أن كان للإنشاء، ولو كان خبرا لارتفع المصدر الأول كما ارتفع المصدر الثاني في الآية، وقد جاء ردا على التحية إذ قاله إبراهيم لضيفه، وقد ارتفع المصدر الثاني على الإخبار؛ لأنه استجابة لإنشاء التحية الذي عبر عنه المصدر الأول، ومن ثم يرى أن المصدر في هذا ونحوه منصوب على معنى الإنشاء، وبذلك ننجو من تحريف مقاصد الأساليب، وإلى هذا ذهب في كل مصدر منصوب في القرآن الكريم[2] .

والحق أن تقدير عامل للمصدر المنصوب على الإنشاء- لا يخرج الأسلوب عن دلالته على الإنشاء، فقد يقدرون له فعلا ماضيا أو

---

(١) الذاريات: ٢٥ .

(٢) راجع البيان ١/ ٢٠- ٢٢ .

مضارعا، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ ﴾[1] ، ومع ذلك لا يخرج عن كونه إنشاء، فإذا قالوا: إن التقدير في الآية: (نسلم سلاما) فإن الجملة إنشائية أيضا، ولكنها جاءت بلفظ الخبر، على أن النحاة فرقوا بين المصادر المنصوبة بأفعال محذوفة جوازا، وذلك عندما يقوم دليل على هذا المحذوف، كأن يقال: (بلى ضربا مؤلما، أو بلى ضربتين) جوابا لمن سأل: (ما ضربت؟)، وبين المصادر المنصوبة بأفعال محذوفة وجوبا، كأن يدل المصدر على أمر أو نهي أو دعاء، وحينئذ يعده النحاة قائما مقام فعله، ولذلك لا يجيزون التصريح بعامله؛ حتى لا يجمعوا بين البدل والمبدل منه، لأن المصدر بدل عن فعله[2]، وبذلك يتفق الدكتور تمام حسان مع النحاة القدماء في أن هذه المصادر منصوبة على الإنشاء، ولا يجوز ذكر عاملها .

كذلك لم يجز النحاة التصريح بالعامل، بل قدروه تقديرا نظريا، وذلك عند المصادر المنصوبة في أساليب خبرية، ومنها ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله، كقولهم عند تذكر نعمة: حمدا وشكرا لا كفرا، وعند تذكر الشدة: صبرا لا جزعا، وهكذا ذكرت كتب النحو عدة مواضع نصب فيها المصدر بفعل محذوف وجوبا[3] .

---

(١) الذاريات: ٢٥ .

(٢) راجع شرح الأشموني على الألفية ٢/ ١١٥ .

(٣) راجع شرح الأشموني على الألفية ٢/ ١١٨ ، وما بعدها .

ولهذا يمكن أن نعد هذه المصادر نائبة عن أفعالها، سواء أكانت في أساليب إنشائية، أم في أساليب خبرية، والدليل على أنها نائبة عن أفعالها أنهم لا يجيزون التصريح بهذه الأفعال المحذوفة، بل قدروها تقديرا نظريا لا عمليا، باعتبارها مسوغة لنصب هذه المصادر على المفعول المطلق .

على أن المصدر لا ينوب عن فعله في حال نصبه فقط، بل قد ينوب عن فعله مرفوعا ، وقد عده النحاة من المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوبا؛ لكون خبره مصدرا جئ به بدلا من اللفظ بفعله، كقول الشاعر[1]:

فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنـــا أذو نسب أم أنت بـــالحى عـــارفُ

ومنه قولهم: سمع وطاعة، أي: أمري حنان، وأمري سمعٌ وطاعةٌ، والأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جئ به بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه؛ لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع[2]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا ۖ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[3]، قال الزجاج: « فالمعنى: فشأني صبر جميل، والذي أعتقده صبر جميل، ويجوز أن يكون على: فصبري صبر جميل، ويجوز في غير القرآن:

---

(١) هو المنذر بن درهم الكلبي كما في الخزانة ٢/ ١١٢ ، ١١٣ ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٠ ، ٣٤٩ ، وشرح الشواهد للعيني ١/ ٣٢١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٣) يوسف: ١٨ .

(فصبرا جميلا)، وهو منصوب على مثل قوله تعالى: ﴿ فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلاً ﴾ "[1].

ونفهم مما ذكره النحاة حول هذا المصدر المرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أنه محول عن المصدر المنصوب مفعولا مطلقا، وهذا يعني أن المصدر النائب عن فعله ليس في الأساليب الإنشائية فقط بل نجده في الأساليب الخبرية أيضا، كما رأينا أن المصادر المنصوبة تكون في الإنشاء والخبر كذلك، ولذلك يمكن القول بتصنيف المصادر النائبة عن أفعالها إلى قسمين:

الأول- مصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق، وهذه تكون في الإنشاء والخبر .

الثاني- مصادر مرفوعة على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة، وهذه تكون في الخبر المعدول عن الإنشاء .

٥- نقل المصدر إلى بعض الخوالف:

قد ينقل المصدر إلى بعض الخوالف، فيكون اسم فعل أمر. والمصدر المنقول إلى هذه الخالفة- قسمان: مصدر استعمل فعله، ومصدر أهمل فعله .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٩٦ ، ٩٧ ، والآية: ٥ من سورة المعارج .

فالأول نحو: (رويدَ زيدا)، بمعنى (أمْهِلْ زيدا)، وأصله: (أرْوِدْ زيدا إرْوادا) بمعنى: (أمهله إمهالا)، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم، وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا: (رويدَ زيدٍ)، وتارة منونا ناصبا للمفعول، فقالوا: (رويدا زيدا)، ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا: (رويدَ زيدا)، والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا، والدليل على بنائه عدم تنوينه .

والثاني نحو: (بَلْهَ زيدا)، وهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـــ (دَعْ، واتْرك)، فقيل فيه (بله زيدٍ)- بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال: (تَرْكَ زيدٍ)، ثم قيل (بله زيدا) بنصب المفعول، وبناء (بله) على أنه اسم فعل، ومنه قوله: (بَلْهَ الأكُفَّ كأنها لم تُخْلَقِ)- بنصب (الأكفَّ)[1] .

---

(١) شرح الأشموني ٣/ ٢٠٢ ، ٢٠٣ .